المصدر : الاتحاد
التاريخ : ٢٨ فبراير ٢٠٠٢

رامسفيلد: «الإنتقادات أفسدت مهامه وجعلته عاجزاً عن العمل»

إغلاق مكتب التأثير الإعلامي الاستراتيجي الأميركي

واشنطن - وكالات الانباء: أعلن وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد مساء الأول ان الولايات المتحدة قررت إغلاق «مكتب التأثير الاعلامي الاستراتيجي» التابع لوزارة الدفاع (البنتاجون) بعدما أفادت تقارير أميركية انه سيتعمد نشر معلومات مضللة لتبثها وسائل الاعلان الاجنبية في سياق الحرب النفسية ضد الإرهاب.

وقد تأسس المكتب المذكور بعد هجمات 11 سبتمبر الماضي على نيويورك وواشنطن بهدف التصدى لافكار ودعايات نظام حركة «طالبان» الافغانية السابق وتنظيم «القاعدة» بزعامة أسامة بن لادن أثناء الحملة العسكرية الأميركية على افغانستان. وراقب بالتالي «العمليات الاعلامية» للحملة في أفغانستان مثل إسقاط منشورات من الجو ومهام العمليات النفسية التي تذيع محطة راديو على متن طائرة في إطارها رسائل ضد حركة طالبان.

وقال رامسفيلد أن المكتب تعرض لوابل من الانتقادات والتعليقات التي «أفسدت» المهام الموكلة «إلى حد جعله عاجزا عن العمل بفاعلية». وأوضح «لقد كتبت مقالات عدة عن هذا المكتب وتعليقات خاطئة، فاستنتجت انه لن يعمل بسبب الانتقادات الشديدة التي تعرض لها».

وذكر ان مساعد وزير الدفاع دوجلاس فيث المسؤول عن مكتب التأثير هو الذي سيقفله. لكنه اشار الى ان الحملة الرسمية لرفع شأن الولايات المتحدة في حرب الاعلام العالمية ستستمر. ودافع رامسفيلد عن استخدام «الخدع الاستراتيجية مع العدو» ولكنه أكد أن الحكومة لن تقول أكاذيب للمواطنين الأميركيين. وقد تعهد الرئيس الأميركي جورج بوش «بأننا سنقول الحقيقة للشعب الأميركي». وقال وزير الدفاع الأميركي على الرغم من أن كثيراً من الانتقادات والرسوم الكاريكاتورية والمقالات الافتتاحية التي نشرت عن الموضوع جانبت الصواب ، فقد الحقت بالمكتب اضراراً لا يمكن إصلاحها وأفسد المهام الموكلة اليه وهذه هي الحقيقة الواضحة أمامي، ومن ثم، تقرر إغلاقه».

وحرصا منه على وقف هذا الجدال المسيء الى مصداقية وزارة الدفاع، اكد ان «البنتاجون» لا يكذب على الشعب الأميركي. ولا يكذب على الشعوب الأخرى. وهو لا يقوم بهذا النوع من الامور».

وقال ايضاً «ان الجيش الأميركي لم يكذب قط ولن يكذب ابدا فيما يخص افعاله».

وسئل الوزير عما اذا كانت مصداقية وزارة الدفاع قد أضيرت فأجاب له : «اشك في ذلك. وآمل الا يكون هذا قد حدث. وان كان قد حدث فسنعيد بناءها».

وألح صحفيون على رامسفيلد في السؤال عما اذا كانت الخطط التي بحثها المكتب بقيادة فيث شملت احتمال تقديم «معلومات مضللة» للصحفيين الاجانب وزعماء المجتمع المدني واخرين بشان السياسة الأمنية الأميركية فرد بحدة متسائلا «ماذا تريدون.. دماء». لكنه اعتبر ان «ما كان سيفعله المكتب لايزال مطلوباً اليوم رغم انه أنهى حياته البارزة والقصيرة جداً.

وقال رامسفيلد ان الجيش الأميركي سيواصل اسقاط منشورات على ساحات المعارك وبث برامج من طائرات العمليات الخاصة وتقديم معلومات أخرى كما فعل طوال عقود. وتابع «وسيتعين علينا انجاز هذا من خلال المكاتب الموجودة من قبل». وبرزت حساسية المعلومات الحربية عندما وجدت وزارة الدفاع الأميركية من حين لآخر تشكيكا في رواياتها بشان عملياتها خلال الحملة العسكرية في افغانستان من قبل الصحفيين الأميركيين والأجانب الموجودين هناك.

وكان مسؤولون عسكريون كبار واعضاء في الكونجرس اعربوا عن قلقهم في الاسبوع الماضي بعد تقارير صحفية أفادت ان المكتب الجديد قد يستخدم لنشر معلومات كاذبة بين الصحفيين الاجانب والقادة المدنيين وغيرهم سواء في الدول الصديقة أم غير الصديقة. وان مثل هذه المعلومات قد تضلل الشعب الأميركي أيضاً وعلى صعيد آخر اعلن رامسفيلد أن «البنتاجون» جاهز لاطلاق عمل المحاكم العسكرية الأميركية المقترحة لمحاكمة المعتقلين من افغانستان ومناطق أخرى بتهمة الارهاب. وقال للصحفيين: «اذا اتخذ الرئيس بوش قرار إحالة اشخاص إلى هذه المحاكم فسنكون مستعدين في فترة قصيرة.

لكنه اوضح ان محققي الجيش ومكتب التحقيقات الاتحادي (اف بي آي) ووكالة الاستخبارات المركزية الاميركية (سي آي ايه) وبعد ان نظروا في المعلومات التي يمكن للمعتقلين تقديمها في مجال مكافحة الارهاب لم يتخذوا قرارا بعد. واضاف انهم سيعكفون الآن على دراسة وضعهم القانوني واتخاذ قرار بمن يمكن احالته امام هذه المحاكم من الاسرى لدى الولايات المتحدة. وقد أعلن رئيس هيئة اركان الجيوش الأميركية الجنرال ريتشارد مايرز اعلن امس الأول ان الاميركيين يحتجزون 194 مشبوها من طالبان او القاعدة في افغانستان بالاضافة الى 300 آخرين في قاعدة جوانتانامو الأميركية في كوبا.

وقال رامسفلد انه تجري دراسة عدة خيارات بينها احالتهم الى القضاء المدني أو العسكري الأميركي او «اعادتهم الى بلدانهم» من خلال الافراج عن البعض فور انتهاء استجوابهم أو حتى «ابقائهم اسرى خلال فترة النزاع لكي لا يعودوا الى ممارسة القتل».

وأوضح للصحفيين ان المسؤولين الأميركيين ركزوا حتى الآن على جمع معلومات من المحتجزين وان المرحلة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

رامسفيلد.. ومايرز خلال مؤتمرهما الصحافي في واشنطن مساء أمس الأول (أ ب)

التالية ستتركز على تطبيق القانون.

وكان الرئيس بوش قد وافق على اللجوء الى محاكم عسكرية خاصة يمكن ان تصدر احكاماً قاسية وسريعة على المتهمين بالارهاب وتخضع لقدر اكبر من السرية مقارنة بالمحاكم الجنائية العادية ولاتعطي المعتقلين الفرصة لاستئناف احكامها . التي قد يكون من بينها الاعدام. وفي هذه الاثناء صرح وزير العدل الأميركي جون أشكروفت بأن وزارته تحتاج لمزيد من الأموال لمواصلة مكافحتها للارهاب. ودافع خلال شهادة ادلى بها في اجتماع لجنة المخصصات الفرعية التابعة لمجلس الشيوخ في واشنطن أمس الأول عن اقتراح مقدم من وزارة العدل بتخصيص مبلغ ثلاثة مليارات و 200 مليون دولار كاعتمادات مالية لها في خطة الموازنة السنوية الأميركية الجديدة. وقال ان الوزارة اعادت تعريف المهام المنوطة بها في اعقاب أحداث 11 سبتمبر. ونقلت شبكة (سي إن إن) الاخبارية الأميركية عن أشكروفت قوله: «ان الدفاع عن أمتنا ومواطنينا فى وجه أخطار الارهاب يمثل الاولوية المطلقة لوزارة العدل و ومن أجل الوفاء بهذه المهمة نحتاج لاستخدام جميع الموارد اللازمة للقضاء على شبكات الارهاب والحيلولة دون وقوع هجمات ارهابية وتقديم قتلة الأميركيين لساحة العدالة ». وأشارت الشبكة أن المقترحات التي تقدمت بها ادارة الرئيس الأميركي جورج بوش للكونجرس لمكافحة الارهاب تتضمن تطبيق نظام جديد للهجرة يكفل سهولة متابعة زوار الولايات المتحدة وتخصيص مساحات اضافية لاحتجاز المعتقلين وتطبيق نظم طيران جديدة تتمتع بإجراءات مراقبة أفضل .

وتأتي هذه المقترحات مواكبة لحزمة من الاقتراحات تطرحها ادارة بوش لتغيير نظام الرعاية الاجتماعية في الولايات المتحدة . وفي هذا السياق أعلنت «لجنة التنظيم النووي» الأميركية انها امرت بزيادة اجراءات الأمن حول كل محطات الطاقة النووية التجارية في الولايات المتحدة وعددها 104 محطات للتعامل مع «مخاطر بيئية عالية المستوى» بعد هجمات 11 سبتمبر.

وقالت في بيان انه من بين الاجراءات المتخذة زيادة عدد الدوريات والمواقع الأمنية وانشاء المزيد من المتاريس وتفتيش العربات على مسافة كبيرة من المنشآت ومزيد من التنسيق مع السلطات الأمنية والسلطات.

وذكرت ان الاجراءات اصبحت سارية المفعول في الحال ولأجل غير مسمى وتتضمن ايضا ان يطبق العاملون في المحطات تدابير مشددة على دخولها.

وجاء في البيان «ترى اللجنة هذه الاجراءات الاجبارية في اجراءات حذرة ومؤقتة للتعامل مع المخاطر البيئية العامة العالية المستوى بطريقة منتظمة وفي قطاع المفاعلات النووية كله».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية